الفصل الرابع

التكوين العمرانى الحالى للريف

(١) أعداد وأحجام القرى ونمطها المكاني

١ – أعداد القرى

يبلغ عدد الوحدات الريفية المحلية فى مصر ١٠٧٦ وحدة محلية، بينما يبلغ إجمالي عدد القرى ٤٤٤٠ قرية عام ١٩٩٦[١]. وتتركز الغالبية العظمى منها فى الوادي والدلتا (٤١٦٢ قرية بنسبة ٩٤% من جملة القرى). وبقية القرى توجد بالمحافظات الصحراوية وتتسم عادة بصغرها وقلة عدد سكانها. ويبلغ عدد القرى بالوجه البحري ٢٥٢٧ قرية تمثل ٦٠% من إجمالي قرى الوجهين، والباقي يتركز بالوجه القبلي. وتبلغ أعداد العزب والكفور التابعة للقرى حوالي ٢١ ألف عزبة يتراوح عدد سكان الواحدة منها بين ١٥٠٠–٢٠٠٠ نسمة.

---

١ رئاسة مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – وصف مصر بالمعلومات – الكتاب السنوي ١٩٩٧.

ومن الملاحظ اختلاف أعداد التجمعات الريفية بالمحافظات المختلفة كما هو واضح فيما يلي:

- ترتفع نسبة القرى بمحافظات الشرقية والبحيرة والدقهلية وتبلغ ١٣٤٨ قرية بما يزيد على نصف القرى بالدلتا (٥٥,٦%) وبما يمثل ثلث القرى المصرية (٣٣,٢%)، وتنتشر على مساحة تمثل ٣٢,٨% من المساحة المأهولة ويسكنها ما يزيد على ربع سكان الريف فى مصر (٢٨,٨%).
- يرتفع عدد القرى بمحافظتي الغربية والمنوفية وتضم مجتمعة ما يمثل ١٤,٩% من قرى مصر ويسكنها ١٣,٨% من سكان الريف، وتنتشر على مساحة تمثل ٩% من المساحة المأهولة بمصر.
- تنتشر ٤٧٨ قرية تمثل ١١,٦% من قرى مصر على مساحة تبلغ ١٦,٨% من المساحة المأهولة وهي قرى محافظات دمياط والإسماعيلية والقليوبية وكفر الشيخ.
- تتركز ١٠٦٩ قرية فى محافظات بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وتمثل حوالي ٦٤,٤% من قرى الوادي وبما يقرب من ربع القرى المصرية (٢٤,١%) وتتوزع على مساحة تمثل ١٧,٣% من المساحة المأهولة فى مصر ويسكنها حوالي ربع سكان الريف (٢٤,٨%).

مما سبق يتضح أن القرى تزيد فى نسبتها فى محافظات الشرقية والدقهلية والغربية والمنوفية وتقل فى محافظات دمياط والاسماعيلية والقليوبية وكفر الشيخ بالوجه البحري. كما تزيد نسبة القرى فى محافظات بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج فى الوجه القبلي وتقل فى باقي محافظاته.

وقد نتج عن الزيادة المستمرة فى سكان الريف تغيير فى أعداد القرى بالنسبة لأحجامها. إذ أنه من الملاحظ تناقص أعداد القرى ذات الحجم الصغير

وزيادة أعداد القرى ذات الحجم السكاني الكبير، وذلك كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤-١) أعداد القرى مصنفة طبقا لتعداد السكان أعوام ٦٦،٧٦، ١٩٨٦،١٩٩٦

البيان	عدد القرى ١٩٦٦	%	عدد القرى ١٩٧٦	%	عدد القرى ١٩٨٦	%	عدد القرى ١٩٩٦	%
أقل من ١٠٠٠ نسمة	٣١١	٧,٨	٢٤٥	٦,١	١٨٥	٤,٥	١٤٢	٣,٤
من ١٠٠٠- ٢٠٠٠ نسمة	٧٠٢	١٧,٦	٥٧١	١٤,٣	٤٠٠	٩,٧	٢٨٧	٦,٩٠
من ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة	٧٠١	١٧,٥	٦٧١	١٦,٧	٥٣٧	١٣,٠	٣٩٢	٩,٤٠
من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة	١٠٢٢	٢٨,٧٠	٩٨٠	٢٤,٥	٩٢٧	٢٢,٤	٨٩٣	٢١,٣٠
من ٥٠٠٠ - ٧٥٠٠ نسمة	٦٩٢	١٤,١٠	٧٥٢	١٨,٨	٨٢٩	٢٠,١	٧٣٢	١٧,٥
من ٧٥٠٠-١٠٠٠٠ نسمة	٣٢٠	٨,٠	٣٩٤	٩,٨	٤٩٢	١١,٩	٥٥١	١٣,٢٠
أكثر من ١٠٠٠٠ نسمة	٢٥٢	٦,٣	٣٩٢	٩,٨	٧٥٩	١٨,٤	١١٨١	٢٨,٣٠

المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية - ديسمبر ١٩٨٨ - وتعداد ١٩٩٦.

بمقارنة أعداد القرى في تعدادي ١٩٦٦ و ١٩٩٦ يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- القرى ذات الحجم السكاني الصغير (أقل من ٥ آلاف نسمة) تتجه إلى التناقص، نتيجة التضخم السكاني. فقد مثلت أعداد القرى التي يقل عدد السكان فيها عن ٥ آلاف نسمة ٦٨,٤% من جملة القرى عام ١٩٦٦ وانخفضت إلى ٤١,٠% عام ١٩٩٦.
- نسبة أعداد القرى التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥ إلى ١٠ آلاف نسمة قد أخذت وضعا معكوسا عما سبق في التعدادات المتعاقبة حيث تزيد تباعا في هذه الإحصاءات، فقد زادت نسبتها من ٢٥,٣% عام ١٩٦٦ إلى ٣٠,٧% عام ١٩٩٦.

- القرى ذات الحجم السكاني الكبير (أكثر من ١٠ آلاف نسمة) قد زادت زيادة كبيرة في أعدادها من ٢٥٢ قرية عام ١٩٦٦ تمثل ٦,٣% إلى ١١٨١ قرية عام ١٩٩٦ تمثل ٢٨,٣% أي أن عددها زاد إلى حوالي خمس مرات خلال ٣٠ عاما.

ويبين الجدول التالي مواقع وأحجام أكبر عشر قرى حسب التعداد العام للسكان ١٩٩٦

جدول رقم (٤-٢)

القرية	المركز	المحافظة	التعداد	الترتيب
قرية/ المعتمدية	مركز إمبابة	الجيزة	٩٩٥٦٥	١
قرية/ قطاع الحامول	مركز الحامول	كفر الشيخ	٥٦٦٩٥	٢
قرية / القلج	مركز الخانكة	القليوبية	٥٠٧٨١	٣
قرية /دلجا	مركز دير مواس	المنيا	٥٠٣٣٢	٤
قرية/ عرب دفشو	مركز كفر الدوار	البحيرة	٥٧٩٨٠	٥
قرية / إدفو	مركز نجع حمادي	قنا	٤٧٩٠١	٦
قرية / شط عزبة اللحم	مركز دمياط	دمياط	٤٣٦٥٥	٧
قرية / الحفير والأمل	مركز بلقاس	الدقهلية	٤٠٧٤٧	٨
قرية / بني محمديات	مركز أبنوب	أسيوط	٣٩٨٨٧	٩
قرية/ البتانون	مركز شبين الكوم	المنوفية	٣٩٢٤٣	١٠

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٩٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويوضح الجدول السابق أن أكبر القرى حجما هي قرية المعتمدية مركز إمبابة بالجيزة، وأن ستاً من هذه القرى ذات الأحجام الكبيرة تقع بالوجه البحري وثلاثاً فقط تقع في محافظات الصعيد.

٢ - التقسيم العام للقرى حسب أحجامها

يتضح مما سبق ومن دراسات أخرى[١] أن القرى المصرية يمكن تقسيمها إلى خمس شرائح:

الشريحة الحجمية الأولى (أقل من ٢٠٠٠ نسمة):

وتشمل القرى القزمية المنتشرة في المعمور الفيضي للوادي والدلتا. وتشكل في مجموعها حوالي ١٤% من إجمالي عدد القرى المصرية، بينما يبلغ متوسط حجم القرية الواحدة ١٢٥٩ نسمة. وهو ما يعني أن هذه القرى لا تخرج عن كونها تجمعات سكنية زراعية تقليدية لا تتجاوز خدماتها بعض المحال التجارية ومسجد صغير. ورغم ارتفاع نسبة القرى في هذه الشريحة الحجمية إلا أنها تضم ٢,٧% من جملة سكان الريف.

الشريحة الحجمية الثانية (٢٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة):

وتضم ما يقرب من ٣٦% من عدد القرى، تستوعب حوالي ١٨,٦% من جملة سكان المعمور الفيضي. ويبلغ متوسط حجم القرية في تلك الفئة ٣٤٠٠ نسمة. وتمثل هذه الشريحة مجموعة القرى الصغيرة التي تتميز عن القرى القزمية باحتوائها على بعض خدمات التعليم الأساسي والوحدة الصحية الريفية والجمعية الزراعية. ولكنها لا تختلف في خصائص سكانها أو في هيكلها العمراني، سواء من حيث استخدامات الأراضي أو من حيث أنماط العمران التقليدية السائدة عن قرى الشرائح الحجمية الأخرى.

---

[١] تقديم ورصد وتحليل الوضع الراهن للمعمور المصري للأستاذ الدكتور مجدي ربيع العمارة والعمران في القرن ٢١ .. لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة.

الشريحة الحجمية الثالثة (٥٠٠٠-٨٠٠٠ نسمة):

وهي القرى المتوسطة الحجم، والتي تمثل ما يقرب من ٢٣% من جملة القرى المصرية، وتستوعب أيضا ٢٣% من جملة السكان. ويصل متوسط حجم القرية في هذه الشريحة إلى حوالي ٦٣٠٠ نسمة. ويمكن القول إن هذه الفئة الحجمية المتوسطة ما هي إلا صورة مكبرة للقرى الصغيرة.

الشريحة الحجمية الرابعة (٨٠٠٠-١٧٠٠٠ نسمة):

وتشتمل على القرى الكبيرة التي يبلغ متوسط حجمها ١١٢٠٠ نسمة تقريبا. وتستوعب ما يزيد على ٤٠% من سكان الريف المصري وهو الأمر الذى يعكس الثقل النسبي الكبير لهذه الشريحة الحجمية. والقرى الواقعة في هذا النطاق تمثل تلك الفئة التي تقوم بدور المراكز الخدمية الرئيسية للتجمعات الريفية في الشرائح الحجمية الأدنى نظرا لما تشتمل عليه هذه المراكز من نوعيات ومستويات خدمية صحية وتعليمية وزراعية وبيطرية وتجارية يمتد نطاق خدماتها ليشمل عدة قرى حولها.

الشريحة الحجمية الخامسة (أكثر من ١٧٠٠٠ نسمة):

وتضم ما يسمى بمجموعة القرى الكبرى وهي تستقطب حوالي ١٦% من السكان، بينما تمثل ٤% فقط من إجمالي عدد القرى بالوادي والدلتا. ويلاحظ أن ثلث عدد هذه القرى قد تجاوز المتوسط الحجمي العام لهذه الشريحة الحجمية والذي يبلغ ٢٦٠٠٠ نسمة تقريبا. وهي بذلك تمثل تلك الفئة المرشحة للتحول إلى مدن في بداية السلم الحضري.

وتشكل قرى هذه الشريحة حالة خاصة في النسق العمراني العام حيث يقع معظمها في المحيط المباشر للمدن عواصم المحافظات.

٣ - نمط التوزيع المكاني للقرى

من الملاحظ أن هناك عدة سمات بارزة للنمط المكاني للقرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكاثف القرى في الوادي والدلتا حول المدن. إذ أنه قد تبين أن ٦٤% من القرى تقع في النطاق الدائري لعاصمة المركز الإداري بنصف قطر لا يتجاوز عشرة كيلومترات.
- التقارب المكاني الشديد بين مراكز الاستيطان الريفي في الشريحة الحجمية الكبرى وعواصم المحافظات والذي يعكس نمطاً استيطانياً ريفياً مكثفاً على أطراف المدينة العاصمة وحولها، وذلك في مقابل نمط استيطاني أضعف من حيث الحجم والكثافة كلما زادت المسافة عن عاصمة المحافظة.
- زيادة معدل النمو والكثافة السكانية للقرى الواقعة حول المدن العواصم في مقابل معدل نمو وكثافة سكانية أقل كلما بعدت القرى عن هذه المراكز الحضرية.

ويمكن أن نصور الملامح الرئيسية لنمط العلاقة المكانية بين المدن والقرى على النحو التالي:

- مركزية المدينة الأم وسيطرتها بالنسبة للأنشطة والخدمات الحضرية.
- وجود حلقة أولى من التجمعات الريفية حول المدينة معرضة للغزو الحضري بأنواعه المختلفة (سكاني وعمراني) وهذه التجمعات تتعامل معها المدينة كرصيد احتياطي لها. والقرى الواقعة داخل هذه الحلقة معرضة دائما لفقدان هويتها الريفية والأخذ بأسباب التحضر بخطى سريعة.

- أما الحلقة الثانية من التجمعات فتضم تلك المجموعة من القرى التي تستفيد من موقعها غير البعيد من المدينة بما يجعلها واقعة في نطاق الخدمات الأساسية وضمن نطاق التأثر بالعوامل الحضرية في المدينة، وفي ذات الوقت فإنها تستفيد بالموقع غير القريب الذي يجعلها بعيدة عن خطر ابتلاع المدينة لها نتيجة لعوامل الامتداد.

هذه الحلقة بخصائصها المميزة تجعلها أشبه ما تكون بمرحلة انتقالية ما بين المدينة وامتداداتها من ناحية وبين الريف من الناحية الأخرى.

- أما الحلقة الأخيرة فتمثل تلك التجمعات "الأبعد" والتي تظل ولو لمرحلة أطول محتفظة بخصائصها الريفية.

(٢) الهيكل العمراني للقرية

اشتمل الهيكل العمراني للقرية – كما سبق ذكره – على الكتلة السكنية الأصلية وهي شبه دائرية ويحيط بها طريق خارجي تمتد منه حارات من الخارج إلى الداخل بنهايات مسدودة وتشتمل على مبانٍ أغلبها من الطوب اللبن من دور أو دورين، ومعظم ساكنيها من العاملين بالنشاط الزراعي سواء أجراء أو ملاك.

وجاء التغيير الذي طرأ على الهيكل العمراني للقرية خلال النصف قرن الأخير نتيجة للمتغيرات الاجتماعية والسكانية والاقتصادية التي سبق شرحها. ويتمثل هذا التغيير أساسا فى إقامة أحياء سكنية جديدة حول الكتلة السكنية القديمة. وهذه الأحياء ذات شوارع طولية ومتقاطعة وهو النمط التخطيطي التقليدي للمدينة والذي يمكن معه الامتداد المستمر على الأراضي الزراعية فى الاتجاهات الأربعة. وقد أعطت حدود الأحواض والملكيات الزراعية الشكل التخطيطي لهذه الامتدادات. ومعظم سكان هذه الأحياء فى الغالب من العاملين

فى أنشطة غير زراعية مثل النشاط الخدمي والحرفي والمهني. وتبلغ مساحة هذه الأحياء شبه الحضرية ما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف الكتلة السكنية الأصلية للقرية.

لقد استخدمت فى بناء الامتدادات الإسكانية الجديدة مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر، وارتفعت بعض المباني إلى أربعة أدوار وأحيانا إلى ستة أدوار. واستخدمت هذه المواد نظرا للاعتقاد بأن المباني الخرسانية أطول عمرا وأبهى مظهرا من المباني التقليدية، كما أنها تجسد مقدرة مالية للمالك ومدعاة له بالتباهي. وامتد التغيير إلى الكتلة السكنية القديمة فالمباني التي كانت قائمة بها بالطوب اللبن أخذت فى الاختفاء تدريجيا وأنشئت مكانها مساكن من الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر ذات طوابق متعددة. ومما تجب الإشارة إليه أن أغلب هذه المساكن غير جيدة الإنشاء والتشطيب ولم تراع فيها المواصفات الفنية السليمة، وأقيمت باستخدام الحرفيين من أبناء القرية ولكن بدون إشراف فني يضمن جودتها، أنظر شكل رقم (٤-١) وشكل رقم (٤-٢) وشكل رقم (٤-٣) بالملحق.

ويمكن القول بأن الامتدادات الجديدة تحمل الكثير من ملامح الإسكان العشوائي الذي أقيم حول المدن. فالشوارع ضيقة مما يصعب التخديم عليها خاصة فى أوقات الطوارئ، ودرجة التزاحم عالية والإنارة والتهوية الطبيعية غير كافية، والكثافة السكانية والبنائية فوق معدلها المقبول تخطيطيا. كما أن بناء المساكن الخرسانية المتعددة الأدوار بالكتلة البنائية القديمة للقرية وعلى نفس مخططها الأصلي - المناسب فقط للمباني البسيطة المنخفضة ذات الدور الواحد والمتجهة فى تصميمها إلى الداخل - مع عدم وجود ضوابط للبروزات والفتحات الخارجية قد أدى إلى أن المباني المقابلة على جانبي الحارة الواحدة قد اقتربت من بعضها البعض حتى كادت أن تتلاصق.

ومع تعدد الأدوار أصبح العديد من الوحدات السكنية متاحا بالتأجير أو بالتمليك لأبناء القرية أو لغيرهم مما دعا بعض العاملين بالمدن إلى البحث عن مسكن لهم بالقرى المجاورة. ولذا فقد دخل الإسكان الريفي لأول مرة السوق العقاري، وتبعه بالضرورة تغير ملحوظ فى الهيكل الاقتصادي للقرية.

لقد أدى الارتفاع الكبير فى عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية إلى زيادة كبيرة فى أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر، مما دعا الكثير من الملاك – خصوصا غير المقيمين بالقرية – إلى إتاحة أراضيهم للامتداد العمراني بدلا من إبقائها للزراعة. فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق بكثير العائد منها كأرض زراعية.

(٣) استخدامات الأراضي في القرية المصرية

في دراسة قام بها مركز بحوث الإسكان والبناء في مجال التخطيط العمراني للقرية المصرية[1] تبين أن استخدامات الأراضي داخل القرية تتمثل في ثلاثة أنماط رئيسية وهي: الاستخدام السكني، واستخدام الطرق والأراضي الفضاء التي تتخلل الكتلة العمرانية، واستخدام الخدمات الريفية. وفيما يلي موجز لهذه الاستخدامات:

الاستخدام السكني: تبلغ نسبة الاستخدام السكني في القرية حوالي ٨٥% من مساحة الكتلة العمرانية. ويبلغ نصيب الفرد من مساحة هذه الكتلة العمرانية باستخداماتها المختلفة حوالي ٤٢ مترا مربعا، يشغل الاستغلال السكني منها ما يقرب من ٢٦ مترا مربعا والباقي للاستخدامات الأخرى. وهذه النسبة تتفق مع معدلات الاستخدام السكني الريفي وهي أعلى من مثيلتها بالحضر وذلك لاستخدام بعض مساحات المسكن في الحظائر والتخزين.

[1] التخطيط العمراني للقرية المصرية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المرحلة الأولى – ١٩٩٩.

الطرق والأراضي الفضاء: تصل نسبتها إلى حوالي ٢٤% من جملة مساحة القرية وهي نسبة تقترب من مثيلتها بالحضر والتي تبلغ ٢٦% ولكن الفرق بينهما يتمثل في أن طرق القرية وحاراتها أضيق من طرق وشوارع المدينة بينما نسبة الأراضي الفضاء في القرية أعلى من نسبة مثيلتها بالمدينة.

الخدمات الريفية: تشغل الخدمات ما يقرب من ٩% تقريبا من مسطح الكتلة العمرانية، وهي تشمل كافة الأنشطة غير السكنية.

(٤) المباني والوحدات السكنية

١ - المباني

- أعداد واستخدامات المباني

ازدادت أعداد المباني فى ريف مصر من حوالي ٣,٨ مليون مبنى عام ١٩٧٦ إلى ٥,٤ مليون مبنى عام ١٩٨٦، ثم إلى ٦,٥ مليون مبنى عام ١٩٩٦، وذلك بزيادة سنوية قدرها فى المتوسط ١٦٥ ألف مبنى.

وتمثل مباني الريف حوالي ٦٩ % من مجموع المباني فى مصر والبالغ عددها حوالي ٩,٤ مليون مبنى عام ١٩٩٦. وتبلغ نسبة المباني من الطوب اللبن حوالي ٥٠,٣ % والمباني من الهياكل الخرسانية ٢٥% والباقي من حوائط الطوب الأحمر أو الدبش الحاملة.

ويمثل الجدول التالي العدد النسبي للمباني بأنواع استخداماتها المختلفة في ريف مصر عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٤-٣) التوزيع العددي والنسبي للمباني في الريف حسب الاستخدام

بيان رئيسي	بيان فرعي	عدد المباني	نسبة مئوية من الإجمالي (%)
مبانٍ عادية للسكن	عمارة	٢٤٣٤٧٥	٣,٧
	منزل	١٧٧٠٣٨٢	٢٦,٩
	بيت ريفي	٤٠٤٩٦٩٥	٦١,٥٣
	فيلا	١٧٠٦٨	٠,٢٨
	جملة	٦٠٨٠٦٢٠	٩٢،٤١
مبانٍ عادية للعمل	مبنى عمل	١٥١٩٢٧	٢,٣
	دكان أو أكثر	٧٨٦٧٨	١,٣
	جملة	٢٣٠٦٠٥	٣,٦
مبانٍ جوازية	كشك	٢١٨٢٣	٠,٣٣
	عشة أو خيمة	٤١١٤٩	٠,٦٢
	جملة	٦٢٩٧٢	٠,٩٥
مبـاني أخـرى		١٩٨١٣٠	٣,٠٠
غيـر مبـين		٨٧٦٣	٠,١٦
جمـلـة		٦٥٨١٠٨٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦.

من الجدول السابق يتضح أن نسبة عدد المباني السكنية تبلغ ٩٢,٤١% ونسبة عدد مباني العمل فى المهن والحرف المختلفة ٣,٥%، أما عدد مباني الخدمات فتبلغ ٣% من جملة أعداد مباني الريف. وهـذا يـدل على أنه رغم زيادة الأنشطة الحرفية والمهنية بالقريـة فـى العقـود الأخيرة إلا أن السمة الغالبة على القرية ما زالت هي سـمة السـكن.

وفي المدينة تتراوح نسبة أعداد المباني السكنية ما بين ٦٠% و٧٠% والباقي مبانٍ خاصة بالأنشطة الصناعية والتجارية والإدارية والمهنية وغيرها.

- **المباني حسب ملكية المبنى**

يوضح الجدول التالي أعداد المباني ونسبها المئوية حسب ملكية المبنى في الريف ومتوسط عددها بالقرية عام ١٩٩٦، ويلاحظ أن ٩٧,٢% من المباني في الريف ملكية خاصة وأن حوالي ٢% فقط من المباني ملكية حكومية وأن متوسط عدد المباني بالقرية المصرية يصل إلى ١٥٣٩ مبنى.

جدول رقم (٤-٥) توزيع المباني في الريف حسب الملكية

البيان	حكومي	عام أو أعمال عام	خاص	أخرى	إجمالي
عدد المباني بالألف	١١٩	٣٣	٣٦٣	٢٧	٦٤٩٣
النسبة المئوية	%١,٩	%٠,٥	%٩٧,٢	%٠,٤	%١٠٠
متوسط عدد المباني بالقرية	٢٨	٨	١٤٩٧	٦	١٥٣٩

المصدر: نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦.

وعلى مستوى ريف مجموعات المحافظات فإن متوسط عدد المباني حسب ملكية المبنى بالقرية المصرية عام ١٩٩٦ مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٤-٦) متوسط عدد المباني حسب الملكية بالقرية

البيان	حكومي	عام أو أعمال عام	خاص	أخرى	إجمالي
الوجه البحري	٢٣	١١	١٣٧٨	٦٧	١٤١٩
الوجه القبلي	٢٥	٢	١٧١٣	٥	١٧٤٩
محافظات الحدود	٨٥	١١	٣٥٥	١٣	٤٦٥

المصدر: نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦

ويستنتج من هذا الجدول أن المباني التابعة للقطاع العام أو قطاع الأعمال العام تكثر في قرى الوجه البحري وقرى محافظات الحدود عن الوجه القبلي وأن المباني الخاصة تكثر بالوجه القبلي عن الوجه البحري.

٢ - الوحدات السكنية

- أعداد وأنواع الوحدات السكنية

أما عدد الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة فى ريف مصر فيبلغ حوالي ٦,٢٨ مليون وحدة عام ١٩٩٦ تمثل ٥٠,٧٢% من مجموع الوحدات السكنية فى مصر والبالغ عددها حوالي ١٢,٣٨ مليون وحدة. ومما تجب الإشارة إليه هنا أن عدد أسر الريف يبلغ حوالي ٦,٨ مليون أسرة عام ١٩٩٦ بزيادة طفيفة عن عدد الوحدات السكنية. ويمكن أن نرجع الفرق بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية إلى أنه مازال بالريف تعيش الأسر الممتدة المكوّنة من جيلين أو ثلاثة والتي تسكن فى وحدة سكنية واحدة، وإن كان النظام الأسري فى

الريف يتجه الآن نحو تقليص عدد الأسر الممتدة الكبيرة وزيادة عدد الأسر الصغيرة التي تسكن كل منها فى وحدة منفصلة كما سبق ذكره.

ويمثل البيت الريفي أعلى نسبة فى عدد المباني السكنية فى الريف إذ أنها تبلغ ٦٦,٦ % من مجموع عدد هذه المباني. وقد عرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء البيت الريفي كالتالي "هو مبنى يتكون من دور أو دورين ويشتمل على حجرة أو أكثر ويقفل عليها جميعا الباب الخارجي للمبنى. ولا يشترط وجود دورة مياه به وهو النوع المنتشر عادة بالقرى، ويبنى عادة بالطوب النيئ أو الطين، ويعتبر البيت الريفي وحدة سكنية واحدة مهما تعددت الأسر به. ويأتي بعد البيت الريفي فى الترتيب المنازل وتمثل ٢٩,١١% من مجموع مباني الإسكان. والمنزل يبنى عادة بالطوب الأحمر أو الدبش ومسقف بعروق وألواح الخشب وتقيم به أسرة واحدة صغيرة أو أسرة كبيرة ممتدة ويتكون عادة من دورين أو أكثر. وتمثل العمارات ٤% من مباني الإسكان الريفي وهي مبانٍ متعددة الطوابق ويشتمل كل منها على عدة وحدات سكنية وتبنى بالطوب الأحمر والهياكل الخرسانية. أما الفيلات فهي أقل أنواع الوحدات السكنية وجودا بالريف إذ تبلغ نسبتها ٠,٢٨% من مجوع مباني الإسكان بالريف.

- **الوحدات السكنية حسب نوع الحيازة**

يبين الجدول التالي أعداد الوحدات السكنية ونسبها المئوية حسب نوع الحيازة في الريف ومتوسط عددها بالقرية عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٤-٧) توزيع الوحدات السكنية بالريف حسب نوع الحيازة

البيان	إيجار	ملك	أخرى	إجمالي
عدد الوحدات بالألف	٢١٢	٤٥٧٠	٦٧٣	٥٤٥٥
النسبة المئوية	%٣,٩	%٨٣,٨	%١٢,٣	%١٠٠
متوسط عدد الوحدات بالقرية	٤٩	١٠٦١	١٥٦	١٢٦٦

المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية - ديسمبر ١٩٨٨.

ويتضح من هذا الجدول أن الغالبية العظمى (٨٤%) من الوحدات السكنية ملك لشاغليها ولا تتعدى نسبة الوحدات المستأجرة ٤% من جملة عدد الوحدات الكلية.

وعلى مستوى ريف مجموعات المحافظات فإن متوسط عدد الوحدات السكنية حسب نوع الحيازة بالقرية (المتوسطة) عام ١٩٨٦ مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٤-٨) متوسط عدد الوحدات بالقرية حسب نوع الحيازة

البيان	إيجار	ملك	أخرى	إجمالي
الوجه البحري	٥٦	١٠٠٩	١٣٦	١٢٠١
الوجه القبلي	٤٤	١٢٢٩	١٩٩	١٤٧٢
محافظات الحدود	٩	٢٠٦	٣٩	٢٥٤

المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية - ديسمبر ١٩٨٨

ويستنتج من هذا الجدول أنه لا يوجد تفاوت كبير في توزيع الوحدات السكنية حسب الحيازة في مجموعات محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي.

- **تصميم المسكن الريفي**

سبق أن ذكر أن البيت القروي التقليدي يتكون عادة من مساحة غير مسقوفة تحيط بها غرفة أو غرفتين وكذلك حظيرة المواشي. ويتم في هذا الفناء العديد من الأنشطة الحياتية مثل الطهي وتناول الطعام وغيرها.

أما المساكن الحديثة فتختلف عن المسكن الريفي القديم بتنسيق عناصرها من مدخل وغرف جلوس ونوم وتلحق بها المرافق الصحية كالحمام والمطبخ. وغالبا ما تستقل حظيرة المواشي وتقع في الجهة الخلفية من المسكن، إلا أنه في الفترات الأخيرة نشأ كثير من المساكن في الريف لا تشتمل على الحظيرة بعد أن سكن القرية فئات عديدة لاتعمل بالزراعة، إلى جانب أن هناك نسبة كبيرة من المزارعين أهملت إنشاء الحظيرة في مساكنها الجديدة بعد أن أصبحت تربية الماشية أمرا مكلفا واستخدمت الميكنة في الزراعة على نطاق واسع. كما اختفى الفرن تقريبا من المساكن الحديثة وذلك لتوافر أفران لبيع الخبز لسكان القرية وهو أمر جديد تماما على الحياة الريفية.

ومن الملاحظ أن كثيرا من المساكن الجديدة تتسم بصغر مساحة الحمامات والمطابخ. كما أن مسطح المبني في بعضها لا يتناسب مع عدد أفراد العائلة. وغالبا ما تستخدم الغرفة الواحدة في أكثر من غرض معيشي. أي أن بعض العيوب في التصميمات السكنية التي ظهرت في الأحياء الحضرية خصوصا الأحياء العشوائية قد ظهرت واضحة في الإسكان الريفي، مثل الزيادة في الكثافة السكانية وزيادة نسبة التكدس في الغرفة الواحدة.

(٥) اختلال التوازن البيئي

١ – الامتداد العمراني على الأرض الزراعية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت نتيجة الامتدادات العمرانية للريف والحضر بحوالي مليون ونصف مليون فدان فى الوادي والدلتا خلال النصف الأخير من القرن العشرين. ويبلغ المتوسط العام لما كان يستقطعه امتداد القرية بحوالي ١,٢ فدان سنويا. وتتباين القرى فى متوسط نمو كتلتها العمرانية حسب فئاتها السكانية حيث كان متوسط النمو فى القرية أقل من ٥ آلاف نسمة حوالي ٠,٣٨ فدان سنويا. كما كان متوسط النمو فى القرى من ٥ – ١٠ آلاف نسمة حوالي ٠,٨ فدان سنويا. ويزيد متوسط ما كان يستقطعه امتداد القرية من الأراضي الزراعية فى الفئات ذات الحجم الكبير حيث بلغ متوسط النمو العمراني فى القرى من ١٠ – ١٥ ألف نسمة حوالي ١,٣ فدان سنويا. كما يقدر المتوسط فى القرى من ١٥–٢٠ ألف نسمة بحوالي ١,٦ فدان سنويا. بينما يزيد المتوسط فى القرى ٢٠ ألف نسمة فأكثر على ١,٩ فدان سنويا[١].

ونظرا لسرعة تآكل الأراضي الزراعية البالغة الخصوبة فقد صدرت عدة تعديلات لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كان آخرها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تقضي بتجريم البناء على الأراضي الزراعية خارج كردونات القرى وكذلك بتجريم تجريفها واستخدام تربتها فى صناعة الطوب الأحمر. وقد صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩١ بشأن شروط منح تراخيص البناء

[١] الإسكان الريفي – الوضع الراهن والرؤية المستقبلية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – ١٩٩٧.

خارج كردونات القرى وهي في الغالب خاصة بالمباني التي تستخدم في أغراض الأمن الغذائي. ورغم مرور سنوات طويلة على صدور هذا القانون إلا أن أغلب القرى لم تحدد كردوناتها بعد ولم يوضع لها تخطيط عمراني للاستفادة من الجيوب الفراغية التي تتخلل كتلتها السكانية استفادة مثلى.

٢ - الاختلال البيئي في الريف

أدت عوامل عدة إلى اختلال كبير في البيئة الريفية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- الإسراف في استهلاك الأسمدة الكيماوية بسبب انقطاع طمي النيل. وقد أدى تسرب مخلفات هذه الأسمدة إلى القنوات والترع ومجرى نهر النيل إلى موت الطحالب المسئولة عن تمثيل الأكسجين الذائب في المياه -ومن ثم الحد من تكاثر الأسماك النيلية- كما أدى إلى تلوث النهر.
- الإسراف في استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة قد أدى إلى تراكمها في البيئة والتربة والمياه وانتقالها إلى الإنسان والحيوان عبر الإنتاج الغذائي مما يمثل خطورة كبيرة على صحة الإنسان في الريف وإصابته بأمراض خطيرة مثل الفشل الكلوي وأمراض الكبد والأورام. فضلا عن أن الاستهلاك الزائد لهذه المبيدات قد أسفر عن الإخلال بالمقاومة البيولوجية التي تؤديها بعض الحشرات في مقاومة الآفات الزراعية. كما أسفر عن اختفاء بعض الطيور التي كانت تساعد كثيرا في مقاومة الحشرات الضارة بالزراعة. هذا بالإضافة إلى أن المبالغة في استخدام هذه المبيدات قد أكسب الحشرات مناعة ضدها مما استلزم استخدام

مبيدات أشد ضراوة وسمَية لمكافحتها، وهذه بدورها تمثل خطورة أكبر على البيئة وعلى صحة الإنسان.

- تم مد شبكات مياه الشرب إلى نسبة كبيرة من القرى ولم يواكب ذلك إمداد هذه القرى بنظم مناسبة للصرف الصحي وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في منسوب المياه الجوفية كما أدى إلى اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي، مما كان له تأثير سلبي كبير على البيئة الريفية وعلى صحة الإنسان.
- لم يتوافر بالقرى حتى الآن نظام لجمع القمامة وتنظيف شوارعها وحاراتها، وتلقى هذه القمامة في الترع وفي المصارف الزراعية.

كل هذه العوامل أدت إلى اختلال في التوازن البيئي بالريف كانت له آثار ضارة كثيرة صحيا واجتماعيا ، أنظر شكل رقم (٤-٤) بالملحق.